الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1988/31
26 November 1987
ARABIC
Original: ARABIC/ENGLISH/FRENCH
RUSSIAN

لجنة حقوق الانسان

الدورة الرابعة والأربعون
١ شباط/فبراير - ١١ آذار/مارس ١٩٨٨
البند ١٦ من جدول الأعمال الموءقت

تنفيذ الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها

الآراء والمعلومات المقدمة من الدول الأطراف والوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية وفقا لقرار اللجنة ١١/١٩٨٧

مذكرة من الأمين العام

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١ - ٤	٢
أولا - الردود الواردة من الدول الأطراف		
جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية	٥ - ٢١	٣
تشيكوسلوفاكيا	٢٢ - ٢٦	٥
الجمهورية الديمقراطية الألمانية	٢٧ - ٢٨	٦
الجمهورية العربية السورية	٢٩ - ٣٥	٧
ثانيا - الردود الواردة من الوكالات المتخصصة		
منظمة العمل الدولية	٣٦	٨
ثالثا - الردود الواردة من المنظمات غير الحكومية		
الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة	٣٧	٩
الاتحاد النسائي الديمقراطي الدولي	٣٨ - ٥٥	٩

مقدمـــــة

١- رجت لجنة حقوق الانسان الأمين العام في قرارها ١١/١٩٨٧ المؤرخ فـــي ٢٦ شبـــاط/فبراير١٩٨٧ في جملة أمور ، (أ) ان يدعو الدول الأطراف في الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصـــل العنصري والمعاقبة عليها الى الاعراب عن آرائها بشأن مدى وطبيعة مسؤولية الشركات عبر الوطنيـــة عن استمرار وجود نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا ؛ و(ب) ان يدعو الدول الأطراف في الاتفاقية والوكالاتالمتخصصة والمنظمات غير الحكومية الى تزويد لجنة حقوق الانسان بالمعلومات ذات الصلـــة في شأن أنماط جريمة الفصل العنصري بالوصف الذي وردت به في المادة الثانية من الاتفاقيـة ، الـتي ترتكبها الشركات عبر الوطنية العاملة في جنوب أفريقيا .

٢- وفي القرار نفسه ، رجت اللجنة الفريق الثلاثي المنشأ بموجب الاتفاقية ان يواصل ، علـــى ضوء الآراء التي عبرت عنها الدول الأطراف في الاتفاقية ، دراسة مدى وطبيعة مسؤولية الشركات عـبر الوطنية عن استمرار وجود نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا ، بما في ذلك الاجراءات القانونيـة التي يجوز اتخاذها بمقتضى الاتفاقية ضد الشركات عبر الوطنية التي تندرج عملياتها في جنوب أفريقيـا تحت جريمة الفصل العنصري ، وان يقدم تقريرا عن ذلك الى اللجنة في دورتها الرابعة والأربعين.

٣- وفي مذكرات شفوية مؤرخة في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٨٧ ، وبموجب رسالة مؤرخة في ١ تمـوز/يوليه ١٩٨٧ ، استرعى الأمين العام انتباه الدول الأطراف ، والوكالات المتخصصة والمنظمـات غـير الحكومية الى الأحكام ذات الصلة الواردة في قرار اللجنة ١١/١٩٨٧ ودعاها الى تقديم آرائهـا وأي معلومات ذات صلة في الوقت المناسب لكي ينظر فيها الفريق الثلاثي واللجنة في دورتها الرابعـــة والأربعين .

٤- ويرد أدناه مستنسخ للآراء والمعلومات التي قدمتها حكومات جمهورية بييلوروسيا الاشتراكيـة السوفياتية ، وتشيكوسلوفاكيا ، والجمهورية الديمقراطية الألمانية ، والجمهورية العربية السوريـــة ، ومنظمة العمل الدولية ، والاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة ، والاتحاد النسائي الديمقراطـــي الدولي . وستصدر أي ردود أخرى قد ترد الى الأمانة العامة في اضافات الى هذه الوثيقة .

أولا - الردود الواردة من الدول الأطراف

جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية

[الأصل: بالروسية]
[٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧]

٥- لا تفتأ جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية تدين بحزم سياسة ، وممارسة ، الفصل العنصري اللتين ينتهجهما نظام الحكم العنصري في جنوب أفريقيا .

٦- ولقد أضفى نظام الحكم في بريتوريا مركز المبدأ الدستوري وسياسة الدولة على الفصل العنصري الذي هو أشد أشكال العنصرية وقاحة وصلفا ووحشية . وأدانت الأمم المتحدة الفصل العنصري بوصفه جريمة في حق الانسانية ، وهو مصدر توتر متواصل للجنوب الأفريقي ويشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين .

٧- وان الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ، اذ يسترشدان بمبادىء الديمقراطية والانسانية ، يعتبران ان القضاء على سياسة الفصل العنصرى هو احدى المهام ذات الأولوية التي يضطلعان بها .

٨- غير ان نظام الحكم العنصري في جنوب أفريقيا ، على الرغم مما اتخذته الأمم المتحدة من مقررات عديدة وما تقدم به المجتمع الدولي من مطالب ، مازال يواصل سياسة الفصل العنصري الاجرامية واحتلاله غير الشرعي لناميبيا ، ويشترك على نحو منهجي في الأنشطة العدوانية ضد الدول الأفريقية المجاورة ذات السيادة ، وفي مقدمتها "دول خط المواجهة" . ويتجلى هذا بالدعم الذي يتلقاه نظام الحكم في بريتوريا من أشد الأوساط الامبريالية رجعية في الولايات المتحدة وبلدان غربية أخرى. وتمنع هذه الأوساط مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من فرض جزاءات شاملة والزامية ضد العنصريين في بريتوريا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

٩- ان الدول الغربية نفسها ، ومن خلال الشركات عبر الوطنية ، لا تدعم فحسب ، بل وتقوّي نظام حكم الفصل العنصري في جنوب أفريقيا في المجالات السياسية والاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية فضلا عن المجال النووي .

١٠- يعمل في جنوب أفريقيا نحو من ١٠٠ ١ من الشركات عبر الوطنية وفروعها ، وبصورة رئيسية من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وجمهورية ألمانيا الاتحادية وغيرها من البلدان الغربية . وتقدّر الاستثمارات الغربية في جنوب أفريقيا بعشرات المليارات من الدولارات . وتساعد استثمارات البلدان الغربية نظام حكم الفصل العنصري على الصمود اقتصاديا وتموّل حوالي ثلث النمو الاقتصادي في جنوب أفريقيا ونفقاتها العسكرية التي لم يسبق لها مثيل . وتتهرب البلدان الغربية على نحو متساوق من الحظر الذي فرضه مجلس الأمن على شحنات الأسلحة الى جنوب أفريقيا . وبالاضافة الى ذلك ، فان جنوب أفريقيا ، بفضل ما تتلقاه من مساعدة من البلدان الغربية ، قد أصبحت هي نفسها مصدرا رئيسيا للأسلحة وتعتزم زيادة حجم صادراتها من الأسلحة بعامل ٥ر١ في السنوات الخمس القادمة .

١١- وقد نشأ تهديد خطير لأفريقيا المستقلة والسلام العالمي نتيجة الطريقة التي تتعاون بها الدول الغربية واسرائيل واحتكاراتها مع جنوب أفريقيا في المجال النووي وتساعد نظام الحكم في بريتوريا على بناء قدرته النووية •

١٢- ان الشركات عبر الوطنية نشطة في جميع فروع الصناعة في جنوب أفريقيا عمليا وهي تلعب دورا بارزا في قطاعاته الحيوية التعدينية والالكترونية والكيميائية والبترولية • ويورّد ما لا يقلّ عن ثلاثة أرباع احتياجات جنوب أفريقيا من الوقود السائل من الخارج من قبل حماة نظام الفصل العنصري الغربيين والمتواطئين معه •

١٣- ان التقارير حول "رحيل" الشركات عبر الوطنية التابعة لبعض الدول الغربية من جنوب أفريقيا ليست مدعاة للتفاؤل اذ ان هذه الشركات تعتزم الابقاء على روابط وثيقة جدا مع مؤسساتها السابقة في جنوب أفريقيا • ومازالت مليارات الدولارات تستثمر في الصناعة وعلى شكل قروض شتى•

١٤- وتشكل سياسة "التعامل البنّاء" التي تمارسها الولايات المتحدة مع جنوب أفريقيا العنصرية ضمانة فريدة للمصالح الامبريالية • وان ما أدلى به مؤخرا موظفون من الولايات المتحدة من بيانات يكشف بوضوح ان الولايات المتحدة وشركاتها عبر الوطنية لا تعتزم سحب تأييدها لنظام الحكم في جنوب أفريقيا ومغادرة هذا البلد •

١٥- لقد أصمّت دول غربية معينة آذانها عما وجهته الجمعية العامة للأمم المتحدة من نداءات متكررة مباشرة الى هذه الدول كي تتخذ التدابير الفورية والفعالة لوقف جميع أشكال التعاون مع نظام الحكم في جنوب أفريقيا في المجالات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والتجارية والعسكرية والنووية والامتناع عن انشاء تعاون من هذا القبيل بما ينتهك مقررات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ذات الصلة •

١٦- لم تتخذ حكومات هذه الدول بعد التدابير التشريعية والادارية الفعالة وغيرها من التدابير فيما يخص مواطنيها وهيئاتها الاعتبارية الواقعة تحت اختصاصها والتي تمتلك أو تدير مؤسسات تؤثر تأثيرا ضارا ، لاسيما في جنوب أفريقيا ، على مصالح السكان الأفارقة الأصليين بغية وضع حد لأنشطة هذه المؤسسات ومنع مزيد من الاستثمارات المناهضة لمصالح هؤلاء السكان • كما أنها لا تنفذ مقررات الأمم المتحدة الداعية الى سحب استثماراتها من جمهورية جنوب أفريقيا واعتماد تدابير فعالة ضد شركات النفط المعنية بهدف قطع امدادات النفط والمنتجات البترولية عن نظام الحكم العنصري في جنوب أفريقيا •

١٧- ان الجمعية العامة ، في دورتها الحادية والأربعين ، أدانت مباشرة في قراراتها ، التي شاركت في تقديمها جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، وعلى نحو خاص القرار ٣٥/٤١ ، سياسة "التعامل البنّاء" و "الربط" التي تمارسها ادارة الولايات المتحدة وحثت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة على اعادة تقييم موقفهما وتسهيل فرض جزاءات شاملة والزامية ضد جنوب أفريقيا العنصرية من قبل مجلس الأمن • وأعربت الجمعية العامة عن قلق بالغ ازاء استمرار انتهاك حظر الأسلحة الالزامي الذي فرضه مجلس الأمن في قراره ٤١٨ (١٩٧٧) فضلا عن التعاون النووي الذى تقيمه دول غربية معينة واسرائيل مع النظام العنصري في جنوب أفريقيا • ودعت الجمعية العامة جميع المؤسسات داخل منظومة الأمم المتحدة الى ضمان فرض العزلة الكاملة على جنوب أفريقيا وعلى الشركات عبر الوطنية والمصارف والمؤسسات المالية وغيرها من المؤسسات المتعاونة مع جنوب أفريقيا •

١٨- ويدين العديد من مقررات الأمم المتحدة الأخرى استمرار التعاون بين حكومات بلدان غربية معينة واسرائيل ، فضلا عن شركاتها عبر الوطنية ومصارفها وغيرها من المؤسسات المالية ، مع نظام الحكم العنصري في بريتوريا في شتى المجالات وتؤكد من جديد ان أنشطة المصالح الاقتصادية والمالية وغيرها من المصالح الأجنبية العاملة في الجنوب الأفريقي تشكل على نحو خاص عقبة رئيسية أمام تحقيق الاستقلال السياسي والمساواة بين الأجناس ، وانتفاع السكان الأصليين من مواردهم الطبيعية .

١٩- ترى جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية انه ينبغي للمجتمع الدولي ضمان التقيّد بمقررات الأمم المتحدة التي تطالب جميع الدول الأعضاء بوضع حد لأي نوع من التعاون مع نظام جنوب أفريقيا العنصري . وهي تؤيد تأييدا تاما المقترحات العادلة التي تقدمت بها دول أفريقية وغيرها من الدول كي يطبق مجلس الأمن جزاءات شاملة والزامية ضد جنوب أفريقيا بموجب الفصل السابع من الميثاق .

٢٠- لا تقيم جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية أي نوع من العلاقات مع جنوب أفريقيا في المجالات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية أو سواها من المجالات ، وبالتالي ليست لها اتفاقات تعاقدية أو ترخيصية أو غيرها من الاتفاقات مع نظام الحكم العنصري في بريتوريا . ولا توجد ولا تعمل في جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية أية شركات عبر وطنية .

٢١- وتتقيد الشركات والمؤسسات في جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية تقيدا صارما في أنشطتها العملية ، بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن اجراءات المقاطعة والحظر فيما يخص النظام العنصري في جنوب أفريقيا .

تشيكوسلوفاكيا

[الأصل: بالانكليزية
[٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧

٢٢- تكرس جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية اهتماما كبيرا لمسألة القضاء على نظام الفصل العنصري الاجرامي في جنوب أفريقيا . وهي داخل الأمم المتحدة لا تنفك داعية الى اعتماد تدابير تستهدف دعم نضال شعوب البلدان الأفريقية ضد الاستعمار الجديد والقهر ، ومدافعة عن الحرية ، وتقرير المصير ، والاستقلال .

٢٣- وتجهر جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية بادانة جميع أشكال التعاون مع جنوب أفريقيا التي تشجع نظام بريتوريا العنصري . وهي ترى أنه يتعين على الأمم المتحدة ان تشتد تأكيدا واتساقا في اجراءاتها ضد أعضائها الذين يواصلون تعاونهم مع جنوب أفريقيا . فهذه البلدان ، رغم ادانتها الشفوية لسياسة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا ، تقوم في الواقع بكل ما يؤدي الى تعزيز جنوب أفريقيا سياسيا واقتصاديا وعسكريا كأداة لمناهضة حركة التحرير الوطني في الجنوب الأفريقي .

٢٤- وتؤدي الشركات عبر الوطنية للبلدان الغربية دورا هاما في هذا الخط الاستراتيجي. ومحاولة هذه البلدان التنصل من مسؤوليتها عن أنشطة احتكاراتها في جنوب أفريقيا وناميبيا ، هي أحد العوامل الرئيسية التي تقوض الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في نضاله من أجل القضاء على

الفصل العنصري في هذا الجزء من العالم • واستمرار تعاون الشركات عبر الوطنية مع جنوب أفريقيا يشكل الأساس المادي لاستمرار وجود نظام بريتوريا العنصري وللاحتلال غير المشروع لناميبيا • وثمة بوجه خاص قلق يتولد عن أنشطة الشركات عبر الوطنية في القطاعات العسكرية والنووية لاقتصاد جنوب أفريقيا التي تعرّض السلم والأمن الدوليين في هذه المنطقة لخطر جسيم • وتقدم بعض الدول الغربية ، خاصة الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى ، بتجاهلها الصريح لارادة الأمم المتحدة ، وبلدان حركة عدم الانحياز ، ومنظمة الوحدة الأفريقية ، والمجتمع العالمي بأسره ، دليلا آخر على سياسة المراءاة والنفاق التي تتخذها تجاه جنوب أفريقيا ، وعدم رغبتها في القضاء الفوري على الفصل العنصري - هذا المظهر البغيض للقهر العنصري ، وهذه الجريمة المخلّة بالانسانية ، وأفحش انتهاك لأهم حقوق الانسان الأساسية •

٢٥- وما تحتج به هذه البلدان من ان تعاونها مع جنوب أفريقيا يوجد فرص عمل للسكان الأصليين ويساعد تدريجيا على تحسين ظروفهم المعيشية وعلى تثبيت اقتصادات البلدان المجاورة ، ما هو في رأي تشيكوسلوفاكيا سوى ضرب من ضروب النفاق ويجانب الحقيقة •

٢٦- وتدعو جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية باستمرار الى اعتماد تدابير واسعة وفعالة تهدف الى وقف الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري وأوجه الدعم الأخرى للأقلية العنصرية الحاكمة في جنوب أفريقيا ، والى تصفية الهيمنة العنصرية في أفريقيا الجنوبية نهائيا • وأنسب وقت لهذا هو الوقت الحالي الذي فرض فيه نظام بريتوريا في جنوب أفريقيا حالة الطوارىء على القطر والذي يمارس فيه سياسة ارهاب دموية واضطهاد زائد ضد السكان الأفريقيين الأصليين •

الجمهورية الديمقراطية الألمانية

[الأصل: بالفرنسية]
[٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧]

٢٧- أعلنت الجمهورية الديمقراطية الألمانية في مناسبات كثيرة ان المسوءولية عن جريمة الفصل العنصري الواردة في الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها تمتد أيضا الى الشركات عبر الوطنية •

٢٨- فتعاون الشركات عبر الوطنية ليس في موءخرة العوامل التي تكفل استمرار نظام الأقلية في جنوب أفريقيا • ولقد أخطرت الجمهورية الديمقراطية الألمانية الأمين العام للأمم المتحدة بموقفها في هذا الشأن مرارا وبالتفصيل • وهي حريصة على ان توءكد من جديد وبوجه خاص اعلانها المووءرخ في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ ، وتقريرها الرابع المووءرخ في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ بشأن تنفيذ الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها ، والموقف الذي اتخذته في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ فيما يتعلق باستنتاجات وتوصيات "الفريق الثلاثي" ، والمعلومات التي قدمتها في ١٠ نيسان/أبريل ١٩٨٧ بشأن تنفيذ القرار ٩٥/٤١ • فالمواقف التي اتخذتها الجمهورية الديمقراطية الألمانية في هذه الاعلانات لاتزال قائمة برمتها •

الجمهورية العربية السورية

[الأصـــل: بالعربيـــــــــة]
[٢١ تشرين الأول/أكتوبـــر ١٩٨٧]

٢٩- ترى حكومة الجمهورية العربية السورية ان استمرار التعاون بين بعض الدول والشركـــات عبر الوطنية من جهة ، مع النظام العنصري في جنوب أفريقيا من جهة أخرى ، وذلـــك فـــي المجـالات السياسية والاقتصادية والمالية والتكنولوجية والعسكرية وبشكل خاص في المجال النووي ، وكذلك الدعم الذي يلقاه ذلك النظام من الاحتكارات الدولية والوطنية لبعض الدول ، يؤدي بشكل حتمـــي الـــى تصعيد نظام بريتوريا لسياسة الفصل العنصري القبيحة والى مساعدة ذلك النظام على ادامة اضطهـــاده للأغلبية الأفريقية وزيادة قمعه للمناضلين الأفارقة الذين يشنون نضالا بطوليا من أجل نيلهم حقوقهـــم المدنية والسياسية والاقتصادية وغيرها ، والى تشجيعه على مواصلة أعماله العدوانية الوحشية لقمـــع تطلعات الشعب الأفريقي من أجل حقه في تقرير المصير ونيل الاستقلال .

٣٠- وترى حكومة الجمهورية العربية السورية مثالا آخر على ذلك ، ما تقدمه قوى الامبريالية مـــن دعم للنظام العنصري الاسرائيلي ، مما جعل الأخير يتمادى في سياسته العدوانية التوسعية وقمعـــــه واستغلاله للشعب العربي تحت الاحتلال وانكاره لحقه في تقرير المصير والاستقلال .

٣١- وترفض حكومة الجمهورية العربية السورية ، الادعاءات التي تطلقها القوى التي تتعامل مـــع النظام العنصري في بريتوريا ، والتي تدعي بأن التعاون بينهما يساعد على تحسين الوضع اللاانسانـــي للغالبية العظمى لشعب جنوب أفريقيا وناميبيا ويساهم تدريجيا في جعل النظام الاجرامي للفصـــل العنصري أكثر انسانية .

٣٢- وترى حكومة الجمهورية العربية السورية ان الفقرة الثانية من المادة الأولى من الاتفاقيـــة الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها ، تنطبق على المؤسسات التي تتعامل مع النظام العنصري في جنوب أفريقيا ، حيث ان تلك المؤسسات تساهم في استغلال شعب جنوب أفريقيا وناميبيا وتقدم بشكل أو بآخر مساعدة للنظام العنصري على الاستمرار . كما ترى أنه تقع على تلك المؤسســـات المسؤولية الجنائية لتواطئها مع النظام العنصري ، كما تشير الى ذلك الفقرة الأولى مـــن المـــادة الثالثة ، وكذلك تنطبق عليها الفقرة الثانية من المادة الثالثة لتشجيعها العنصريين على الاستمـــرار في جريمة الفصل العنصري .

٣٣- وترى حكومة الجمهورية العربية السورية ان اتخاذ اجراء قانوني ضد تعاون المؤسسات والشركات والمصارف التي تتعامل مع النظام العنصري في جنوب أفريقيا ، سيساعد كثيرا نضال شعب جنوب أفريقيـــا وناميبيا ضد النظام العنصري ويتماشى مع جهود الأمم المتحدة لازالة سياسة الفصل العنصري .

٣٤- وتطالب حكومة الجمهورية العربية السورية بأن تقوم جميع الشركات عبر الوطنية والمؤسسات المالية ، بايقاف التعاون وتقديم القروض لحكومة النظام العنصري الفاشي في جنوب أفريقيا ، بهدف اضعاف ذلك النظام وازالته .

٣٥- وتود حكومة الجمهورية العربية السورية التأكيد مجددا ان القوانين السارية المفعول فـــي البلاد موجهة لمقاطعة وعزل كامل للنظام العنصري في جنوب أفريقيا - وذلك في مساهمة منهـــا فـــي النضال العالمي التحرري ضد جميع مظاهر العنصرية والعدوان والاستغلال .

ثانيا - الردود الواردة من الوكالات المتخصصـــة

منظمة العمل الدوليـــة

[الأصل: بالانكليزيـــــة]
[١٩٨١

لاعلان
ـــة
وجـــه
ـدثـت
ـري"٠

(١) موءتمر العمل الدولي ، الدورة الثالثة والسبعون ، ١٩٨٧ ٠ التقرير الخـــاص للمدير العام بشأن تنفيذ الاعلان المتعلق بسياسة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا ٠ مكتب العمـــل الدولي ، جنيف ، ١٩٨٧ ، ١٨٠ صفحة ٠

ثالثا - الردود الواردة من المنظمات غير الحكومية

الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة

[الأصـــل: بالانكليزيـــة]
[١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧]

٣٧- ستتاح المعلومات المقدمة من الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة الواردة في تقريره المعنون " الاستثمار في البانتوستانات: تحقيق الاتحاد الدولي في بانتوستانات جنوب أفريقيا وحولها " والتعميمات رقم ٣٧ (١٩٨٥) ، ورقم ٢٩ (١٩٨٦) ، ورقم ٣٩ (١٩٨٧) الموجهة الى المنتسبين الى الاتحاد ، لأعضاء الفريق الثلاثي في الدورة الحادية عشرة للفريق •

الاتحاد النسائي الديمقراطي الدولي

[الأصـــل: بالانكليزيـــة]
[٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧]

٣٨- يود الاتحاد النسائي الديمقراطي الدولي ان يعرب عن قلقه العميق وعن فزعه لأنه منذ استرعاء نظر الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة قبل ٤١ عاما الى مسألة التمييز العنصري في جنوب أفريقيا فقد ساء الوضع في هذا البلد بدلا من ان يتغيّر الى الأحسن• فلم يحدث أبدا في تاريخ نضال الأغلبية السوداء المضطهدة من أجل التحرير ان أريق مثل هذا القدر من الدماء في شوارع جنوب أفريقيا • ومما يروعنا قيام الجيش ، والشرطة ، والحرس الوطني ، بقتل الرجال والنساء والأطفال دون تمييز •

٣٩- وهناك على ما يبدو تصفية مدبّرة منتظمة لمعارضي الفصل العنصري على أيدي قتلة يستأجرهم النظام •

٤٠- ورأينا هو ان الانسانية لا تستطيع ان تغمض عينيها وتصمّ أذنيها عندما يتعرض أناس عزّل ، خاصة الأطفال ، للمضايقة ، والاحتجاز ، والتعذيب ، والقتل الوحشي • وهذا هو ما دعا منظمتنا الى ان تأخذ على عاتقها مهمة تكثيف مختلف أشكال أنشطتها للكشف عن جرائم الفصل العنصري وزيادة مساهمتها في النضال من أجل القضاء عليها • ولقد دعونا منظماتنا الوطنية الى ان تحذو حذونا •

٤١- ويحتل نشر المعلومات عن الآثار البدنية والنفسية للفصل العنصري على السكان ، خاصة النساء والأطفال ، المكانة الأولى في أعمالنا المتعلقة بمسألة جنوب أفريقيا وسياسة الفصل العنصري فيها • وبينما توجه منشوراتنا الأخرى الى المنظمات الوطنية التابعة لنا ، فان صحيفتنا "نساء العالم بأسره " ، التي تحتوي في كل عدد على مقال واحد على الأقل عن النساء أو الأطفال في ظل الفصل العنصري ، تتمتع بقاعدة واسعة جدا من القرّاء • فهي لا ترسل فقط الى المنظمات الوطنية التابعة لنا والتي يبلغ عددها ١٣٨ منظمة في ١١٨ بلدا وانما ترسل أيضا الى منظمات وطنية ودولية أخرى ، وأفراد ، كما أنها تباع للجمهور •

٤٢- وقد اضطلعنا بحملة لتشجيع منظماتنا الوطنية على زيادة حصصها ، خاصة تلك التي تحصل على الصحيفة بالمجان •

٤٣- وردا على العنف الذي يباشره النظام العنصري ضد شعوب جنوب أفريقيا وناميبيا ودول المواجهة ، نصدر من حين الى آخر بيانات صحفية تدين النظام وندعو منظماتنا الوطنية الى القيام بالمثل •

٤٤- ومن الطرق الأخرى لاثارة اهتمام الجماهير بجرائم الفصل العنصري تنظيم حلقات دراسية وموائد مستديرة وموءتمرات خاصة لدراسة مسألة الفصل العنصري • ومن الأمثلة الواضحة على ذلك الموءتمر الدولي الذي عقد موءخرا بشأن التضامن مع نساء جنوب أفريقيا وناميبيا ودول المواجهة والدول المجاورة والذي نظمه الاتحاد بالاشتراك مع الجمعية الوطنية لنساء بريطانيا العظمى يومي ٣١ كانون/ الثاني/يناير و ١ شباط/فبراير ١٩٨٧ • ولا يعتبر أي جدول أعمال لاجتماعات أو موءتمرات مكتب أو مجلس الاتحاد كاملا اذا لم يشمل مسألة الفصل العنصري • وكانت التحقيقات بندا خاصا في جدول أعمال الموءتمر العالمي للنساء المعقود في موسكو في حزيران/يونيه ١٩٨٧ بناء على مبادرة من الاتحاد• وأدلى أطفال ونساء من جنوب أفريقيا وناميبيا ودول المواجهة أثناء جلسات هذا الموءتمر بشهاداتهم الشخصية لمجموعة من المحامين عن المعاملة الوحشية التي لاقوها هم وأقرباوءهم من جانب النظام العنصري •

٤٥- ويوءكد الاتحاد مشاركته في المحافل الدولية التي تنظمها هيئات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الوطنية والدولية حيث تكون جنوب أفريقيا العنصرية وسياساتها للفصل العنصري موضوعا للمناقشة • ونشير الى بعض هذه المحافل على سبيل المثال:

موءتمر بروكسل الدولي الثاني بشأن ناميبيا المعقود في أيار/مايو ١٩٨٦ •

الموءتمر الدولي المعني بتوقيع جزاءات ضد جنوب أفريقيا العنصرية المعقود في باريس في حزيران/يونيه ١٩٨٦ •

الموءتمر الدولي للاستقلال الفوري لناميبيا المعقود في فيينا في تموز/يوليه ١٩٨٦ •

الموءتمر السادس لمنظمة النساء الوحدوية لأفريقيا المعقود في لواندا في أيلول/سبتمبر١٩٨٦•

الموءتمر الدولي المعني بالأطفال والقمع والقانون في ظل الفصل العنصري في جنوب أفريقيا المعقود في هراري في أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ •

٤٦- بيد ان مما يثير قلقنا العميق ان نظام بريتوريا لايزال متصلبا في موقفه رغم الاجراءات العديدة التي اتخذها السكان الأصليون في بلدان الجنوب الأفريقي والمجتمع الدولي لوضع حد لنظام الفصل العنصري •

٤٧- ولقد كرر الاتحاد مرارا وتكرارا ان الفصل العنصري يدين بوجوده أساسا للأشكال الكثيرة من المساعدة المباشرة وغير المباشرة التي يتلقاها من الشركات عبر الوطنية ومن حلفائه الغربيين في المجالات الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية والثقافية وغيرها •

٤٨- فالشركات عبر الوطنية التي تستثمر أموالها في جنوب أفريقيا وناميبيا تحصل على مكاسب ضخمة من استغلال العاملين السود الى أقصى قدر ممكن وهي بذلك مسوءولة عن دعم هذا النظام الوحشي

الذي قتل آلاف السكان واحتجز آلافا أخرى ، ذلك النظام الذي يلجأ الى الابعاد والاغتيال في تحدّ يائس لوقف النضال الشجاع للشعب المضطهد من أجل التحرير ٠

٤٩- ونتيجة للضغط المتزايد من جانب القوى المعادية للفصل العنصري والمنظمات غير الحكومية في البلدان الأصلية للشركات عبر الوطنية ، وكذلك نتيجة للوضع السياسي والاقتصادي السريع التدهور في جنوب أفريقيا ، انسحبت عدة شركات عبر وطنية من هناك بينما يستعد عدد آخر منها للرحيل ٠

٥٠- بيد أننا نود ان نسترعي نظركم الى القلق الذي أعربت عنه منظماتنا الوطنية في جنوب أفريقيا وناميبيا ٠

٥١- انها تتشكك في حقيقة انسحاب هذه الشركات ٠ وهي تلاحظ ان رحيل الشركات عبر الوطنية لا يرجع الى استنكارها الفصل العنصري أخلاقيا ، حيث ان بعضها ينشىء شركات جديدة عند انسحابه ٠

٥٢- فوفقا لما يذكره مركز بحوث مسوءولية المستثمرين ، كان من بين الـ ٩٦ شركة التي باعت فروعها في العام الماضي ، ٤٥ شركة أنشأت روابط غير مباشرة مع ملاك جدد يضمنون الترخيص للمنتجات السابقة وبيعها أو نقل جزء من أرباحها ٠ ولايزال اقتصاد جنوب أفريقيا يحصل بسهولة على منتجات الولايات المتحدة والكثير من تكنولوجيات الولايات المتحدة ٠ واستوءنف توريد السيارات لجيش جنوب أفريقيا رغم حظر توريد الأسلحة الذي فرضته الولايات المتحدة على بريتوريا ٠

٥٣- وحاولت شركات عبر وطنية كثيرة تبرير وجودها في جنوب أفريقيا باستحداثها ما يسمى "مدونات السلوك" أي بدعوى أنها وكالات قد توءدي الى تغير الوضع تدريجيا ٠ ودائما ما يصف شعب جنوب أفريقيا هذه المدونات بأنها تستخدم كحجة لاستمرار الاستثمار في سوق العمل الرخيصة للفصل العنصري ٠

٥٤- وبينما تتخفى الشركات عبر الوطنية وراء "مدونات سلوك الجماعة الاقتصادية الأوروبية" و "مدونات سوليفان" في الولايات المتحدة ، تواصل هذه الشركات دفع أجور زهيدة للعاملين السود ٠ فمثلا تخرق شركة الاطارات والمطاط البريطانية علنا مدونات الجماعة الاقتصادية الأوروبية ٠ ووفقا لتقارير وزارة التجارة في الحكومة البريطانية نفسها ، تدفع هذه الشركة للعاملين أجورا تقل عن الحد الأدنى لخط الفقر الذي وضعته مدونات الجماعة الاقتصادية الأوروبية ٠ وفي نيسان/أبريل ١٩٨٥، أضرب ٥٠٠ ١ عامل في مصنع السارمول التابع للشركة في هوويك للحصول على الاعتراف اللازم لنقابة العمال ولكن فصلت الشركة العاملين وعينت عمالا مهاجرين لمنع المضربين من تشكيل نقابة عمال وطلبت الشرطة ٠ وفي أحد اضرابات الشركة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ ، قتلت الشرطة أحد العمال وجرحت أربعة آخرين ٠

٥٥- اننا نرى أنه مادام سيواصل الحلفاء الغربيون لجنوب أفريقيا تجاهلهم للرأي العام العالمي حول مسألة الجزاءات ، سيستمر تشجيع الشركات عبر الوطنية على التهرب من عزل نظام الفصل العنصري اقتصاديا عزلا كاملا ٠ فلن يتحقق أى عمل ذا مغزى تجاه عزل هذا النظام الاّ عن طريق فرض جزاءات اقتصادية شاملة ضد جنوب أفريقيا وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ٠ فهذا هو الطريق السلمي الوحيد لانهاء احتلال جنوب أفريقيا لناميبيا ومنح شعب ناميبيا حقه المشروع في انتخاب حكومة يختارها ، ولانهاء الفصل العنصري في جنوب أفريقيا وفتح الطريق أمام ايجاد مجتمع ديمقراطي غير عنصري فيها ٠

- - - - -